مسعود يلماز ونشاطه السياسي (١٩٩٣-١٩٩٥) في تركيا
دراسة تاريخية

الكلمات المفتاحية: يلماز ، نشاط ، تركيا

بحث مستل من رسالة ماجستير

سهاد عباس كريم **م٠د٠هزبر حسن شالوخ**

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

Noorshallal7@gmail.com D.Hazbar1974@gmail.com

الملخص

تناول البحث دراسة الشخصية السياسية التركية المتمثلة بمسعود يلماز ونشاطه السياسي (١٩٩٣-١٩٩٥) ، الذي انخرط في السياسة التركية منذ بداية الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، وتبوأ خلالها العديد من المناصب الوزارية ، فأصبح وزيراً للخارجية ووزيراً للثقافة والسياحة ، وخلال التسعينيات تبوأ منصب رئاسة الوزراء ولثلاث مرات ، شهدت خلال تركيا العديد من التطورات السياسة الخارجية ، والإقليمية ، والداخلية ، وذلك بفضل مؤهلاته السياسية التي دفعت به بالتوجه الى تلك المناصب المهمة .

المقدمة

تمثل مسعود بأنه شخصية علمانية تبوأ مناصب مهمة في الحكومة التركية ، إذ أنه يمتلك صفات ومؤهلات دفعت به ليكون من الشخصيات السياسية المهمة في تركيا ، وعمل بجهود كبيرة من أجل تقدم تركيا والنهوض بها ، وذلك من خلال البرامج الحكومية التي قدمها ، لكن اعتلاء التانسو تشيلر دفعت بالبلاد الى الوراء وأنهكته من جميع الجوانب ، الأمر الذي أغضبه مما أدى به الى انتقاد جميع برامجها التي قدمتها للحكومة لأنها كانت حبراً على ورق ولم تطبق جميعها على أرض الواقع ، مما أدى بالحكومة الى إجراء انتخابات مبكرة عام ١٩٩٥ من أجل إنقاذ البلاد مما هي فيه من تدهور واضطراب .

تناول البحث ثلاث مباحث ، تمثل الأول : موقفه من الحكومة الائتلافية في تركيا (١٩٩٣-١٩٩٥) ، وتضمن المبحث الثاني : برنامج الحكومة الائتلافية وموقف مسعود يلماز منها ، وتبنى المبحث الثالث : الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٤ في تركيا .

المبحث الأول

موقفه من الحكومة الائتلافية الثانية (١٩٩٣-١٩٩٥)

إن رحيل اوزال ترك أثراً كبيراً على تركيا ، لأنه كرس كل عمله على التحديث وجعل تركيا من الدول المتقدمة ، وترك منصب رئيس الجمهورية شاغراً ، إذ أعلن سليمان ديميريل رئيس الحكومة الائتلافية عن ترشيح نفسه لذلك المنصب ، وبالتالي جرت عملية الانتخاب داخل المجلس الوطني الكبير ، وجاءت عملية التصويت بـ٢٤٤ صوتاً من أصل ٤٣١ صوتاً[١] ، وتم انتخابه الرئيس التاسع للجهورية التركية في ١٧ أيار ١٩٩٣[٢] .

كان توليه لذلك المنصب نابع من عوامل عديدة منها طموحه الشخصي كسياسي مخضرم ، وأراد من خلال ذلك أن يؤدي دوراً سياسياً مؤثراً ويكون له دور في صنع القرار ، ونظراً لخبرته السياسية السابقة ، وان حزب الطريق الصحيح قومياً ومحافظاً ولا ينكر ماضيه ، وإنما يذكره دائماً كامتداد للحزب الديمقراطي وحزب العدالة ، الذي يختلف عن حزب الوطن الأم الذي لاقى انشقاقات داخلية[٣] .

ترك ديميريل مقعدين فارغين هما رئاسة الحكومة ورئاسة حزب الطريق الصحيح لذلك قام الحزب بعقد اجتماع في ٢ حزيران ١٩٩٣ لانتخاب رئيساً له يخلف ديميريل فقدمت أسماء عديدة من ضمنهم عصمت سيزكين (Ismet Sezgin)[٤] وزير الداخلية ووزيرة الشؤون الاقتصادية التانسو تشيلر (Tansu Çiller)[٥] وغيرهم ، وكان شرط المرشح أن يحصل على أغلبية الأصوات أي (٥٨٥) للجولتين كي يفوز بمنصب رئيس الحزب ، وعندما لم يتحقق ذلك تكون هناك جولة ثالثة[٦] .

انتهت عملية الاقتراع بفوز تشيلر بالجولة الثانية بزعامة حزب الطريق الصحيح في ١٣ حزيران ١٩٩٣ ، وتفوقت على منافسيها ، وشكلت الحكومة مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي برئاسة اردال اينونو في ٢٥ حزيران ١٩٩٣ ، وكانت لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في دعمها[٧] ، وبذلك أصبحت رئيسة للوزراء وأول سيدة تتولى ذلك المنصب في تركيا[٨] ، ووعدت بالسير على خطى ديميريل وفلسفته السياسية ومواجهتها لحزب العمال الكردستاني ، وتحقيقها فوز ساحق في الانتخابات القادمة[٩] .

وبذلك ظهرت كأبرز المنافسين لمسعود يلماز في الحكومة التركية ، ولم يكن مسعود يلماز سعيداً لذلك الأمر ومتضايقاً ، وأخذ ينتقدها إذ قال : " إنها سياسية مبتدئة على الرغم

من سنوات الخبرة " ، وعلى الرغم من إرساله الهدايا لها لكنه لم يكن متعاطفاً معها ، وربما للتشابه بينهما وهم في الفئة العمرية نفسها[١٠] .

وعلى اثر تسلم تشيلر رئاسة الحكومة عادت الأوضاع الى التدهور الى ما كانت عليه في السبعينيات لأنها كانت تفتقر الى الخبرة السياسية وأغلب أفرادها ضعفاء ، وأظهرت خضوع كبير للمؤسسة العسكرية ، أخذت الأمور الداخلية بالتدهور ، وارتفعت ديون تركيا الخارجية ، وازدياد التضخم الذي دفع الى البطالة والفقر وانتشار الإرهاب وازدياد عمليات الاغتيالات للكتاب والصحفيين والناشرين نتيجة لأرائهم المتعارضة مع الحكومة[١١] ، لذلك نجد إن مسألة الاقتصاد والمسألة الكردية والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي هي أبرز القضايا التي واجهت حكومة تانسو تشيلر[١٢] .

وكان رأي مسعود يلماز أنه منذ تعيين الحكومة الائتلافية الثانية ازدادت الحوادث الإرهابية في البلاد فبلغ عدد الإصابات ٢٠٠ وأكثر ، وأخذت تنتشر في انطاليا التي كانت تعيش في سلام منذ عام ١٩٨٠ ، وفي سيواس وماردين وغيرها من المناطق ، وانعدام الأمن وانفراط الأوضاع ، وكانت حكومة فاشلة وعادت بالبلاد الى الوراء[١٣].

كان برنامج تلك الحكومة هو إجراء إصلاحات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية ومعالجة الإرهاب ، فكان رد مسعود يلماز على ذلك : " يقتل هناك ٤٠ شخصاً بسبب الإرهاب ، وقطع الطرق ، فكان هناك ٨٠٠ ملف جريمة قتل من دون حل ، ونتيجة لذلك أغلقت المدارس لمدة عام ، وتوقفت خدمة التعليم ، وان ممثلي الدولة منقطعين مع بعضهم فكيف للأمة أن تثق بالحكومة؟ ، فكانت الأمور متردية ، وكذلك استخدمت المعاملة السيئة تجاه المسلمين والتعرض لمشاعرهم الدينية "[١٤] .

المبحث الثاني

برنامج الحكومة الائتلافية وموقف مسعود يلماز منه

إن البرنامج الحكومي كان بعيد عن مواجهة المشكلات التي تعاني منها تركيا لاسيما بعد إعلان تشيلر بأنها عازمة على تصحيح أخطاء الحكومات السابقة ، وتقربها للسياسة الخارجية ، فضلاً عن الأمن الداخلي وقضية الإرهاب ، ووعدت بفتح صفحة جديدة لتركيا[١٥] ، أخذت تشلير بتولي الحكومة الخمسين في تركيا وقامت بواجباتها عند التصويت عليها بالثقة في ٥ تموز ١٩٩٣ وبدأت بتطبيق برنامجها[١٦] .

الجانب الاقتصادي : كانت تشيلر في مقدمة الموافقين على كل التعهدات الاقتصادية والمسؤولة عن تنفيذ البرنامج الاقتصادي وقالت : " حاسبوني إذا لم ينخفض التضخم "[١٧] ، لكنها كانت مجرد وعود كاذبة ، لو قارنا بين سنة ١٩٩٣ و ١٩٩١ التي شهدت حرب الخليج الثانية التي حملت أعباء ثقيلة ، لوجد أن عام ١٩٩٣ كان أسوء بكثير فان القروض للقطاع العام ارتفعت من ١٤,٣ الى ١٦.٣ خلال هذه السنة ، بمعنى أن التضخم أخذ يزداد ، قال مسعود يلماز : " إن هذه الحكومة لم تتمسك بأي شيء قالته "[١٨] ، ارتفعت نسبة التضخم الى ٦٦% عام ١٩٩١ ، وفي نهاية نوفمبر ١٩٩٣ وصلت الى ٦٩% ، فكان المواطن يدفع ٥٠٠ ليرة لشراء رغيف الخبز ، أما عام ١٩٩٣ أصبحت ٣ آلاف ليرة ولجميع المواد الغذائية ، ووصل العجز الى ٩.٢% بسبب فرض تشيلر ضرائب غير عادلة الذي كان له تأثير سلبي على الاقتصاد[١٩] ، ووعدت بدعم الزراعة وجميع الجهات ، فواجه البرنامج الحكومي مشكلات عديدة ، قال مسعود يلماز : " نحن بحاجة الى تسوية من اجل حل المشكلات ، ونحن كحزب الوطن الأم نستطيع تقديم هذا الحل ومن دون تحيز فان أحد أوجه القصور لدينا هو عدم التسامح وانعدام التعاون "[٢٠] .

وأجاب مسعود يلماز بهذا الخصوص : " مع الأسف أن هذه الحكومة لن تقوم بتحقيق التوازن الداخلي نتيجة السياسات الخاطئة التي اتبعت واليوم تركيا تواجه أكبر مشكلة توازن خارجي وان أسبابها الديون الزائدة التي حصلوا عليها في سوق السندات الدولية "[٢١] .

ارتفعت نسبة الديون عام ١٩٩١ الى ٤٨ مليار دولار ديون خارجية ، أما عام ١٩٩٣ أصبحت الديون ٦٠ مليار دولار ، وانخفضت نسبة الصادرات أمام الواردات ، وليس لدى تلك الحكومة استثمارات في مجال الطاقة ، كان في عهد مسعود يلماز تصدر الطاقة الى جيران تركيا ، أما في عهد تشيلر تعاني من انقطاع التيار الكهربائي[٢٢] ، قال مسعود يلماز : " إن تشيلر لم تقم بأي إصلاحات ولم يكن لها دور في الجانب الاقتصادي "[٢٣] ، كانت تشيلر مهتمة فقط في تولي منصبها وكيف تعبر عن مدى اهتمامها بذلك الموضوع ناسية إصلاحاتها للحكومة .

وبخصوص الجانب الزراعي قال مسعود يلماز أمام المجلس الوطني في ٨ كانون الأول ١٩٩٣ : " تم إهمال الزراعة في عهد تلك الحكومة وان النمو خلال هذه السنة هو صفراً ، وأعطوا قروض للمزارعين بدون فوائد وقد زادت الديون الاستنمائية التي صرفها البنك

الزراعي لدعم مبيعات الجمعية التعاونية الزراعية الى ستة أضعاف عن الأعوام السابقة حيث وصلت الى ٣٣ ترليون ليرة "[٢٤] ، وأضاف : " إن هذه الحكومة لا تلي أي اهتمام بشأن الفقراء والمساكين وذلك أن كل هم تلك الحكومة هو ليس تحقيق العدالة وإنما هو استمرار الائتلاف وهو همها الأول والأخير "[٢٥] .

كان هم تلك الحكومة هو التضحية بالشعب لزيادة دخل الدولة ، ولم تكن مضطرة للتضحية بنفسها مطلقاً ، وان تلك الحكومة قامت بزيادة عدد الموظفين الى ٢٠٠ ألف موظف ، وتم تعينهم في أعضاء أحزابهم ، قال مسعود يلماز : " إن تلك الحكومة تجعل من الشعب يدفع تكلفة هؤلاء الموظفين الذين تم تعينهم " ، وقال أيضاً : " دائماً تشيلر في خطاباتها تشير الى الإرهاب والاقتصاد ، لكنها ورثت تضخم بنسبة ٧٠% ، ألم تكن هي الوزيرة المسؤولة عن الاقتصاد منذ بدأ تشكيل الحكومة الائتلافية؟ ، فلم يحدث أي تحسين أو خطوة جادة في الوضع الاقتصادي السيئ وليس هناك أي حلول لها "[٢٦] .

جاء عام ١٩٩٤ ولم يستطيع المزارع الحصول على الأسمدة والبذور وغيرها من الأمور بسهولة وكما موجود داخل البرنامج الحكومي ، إن المدخلات الزراعية كانت غير جيدة كما في العام ١٩٩٣ ، فأصبحت الدولة عاجزة عن شراء المواد الغذائية وكذلك الأعلاف الحيوانية بسهولة مما أدى الى ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة[٢٧] .

قال مسعود يلماز : " أصبحت تركيا بحاجة الى النظر في الأوضاع المهمشة وان جميع الأحزاب يشتكون من النظام المالي ، أما نحن كحزب الوطن الأم ننظر الى شعارنا بجدية وليس فقط في الكلمات ، فنحن نريد تطوير الاتحاد الكمركي وإعادة الحكومة وإصلاح النظام القانوني والعديد من المشكلات الأخرى التي واجهت تركيا ، وبحاجة الى حل وسط وهذا هدف حزب الوطن الأم "[٢٨] .

كان هدف حزب الوطن الأم هو إصلاح تركيا والنهوض بها خلال تلك الحكومة الائتلافية التي وضعت ضرائب فادحة أدت الى ارتفاع الأسعار ودخل الطاعون الى البلاد ، فليس هناك تخطيط من قبل الحكومة التي وقفت بوجه التطور ، قال مسعود يلماز في ٢٣ كانون الأول ١٩٩٤ : " نحن كحزب نهدف الى حل هذه المشكلات وتنفيذ هذا البرنامج والمبادئ الأساسية التي يحويها "[٢٩] .

خلال عام ١٩٩٥ ارتفع التضخم وعجز الموازنة الى ٧.٦% بسبب تضاعف خدمة الدين الخارجي والمبالغ المخصصة لدعم المصدرين من جانب النفقات ، وانخفاض نسبة المتحصلات من الضرائب ، وانخفاض الاستثمار المحلي للبلاد[٣٠] ، فكان هناك عجز كبير وسببه الحاجة الى التمويل الخارجي وبشكل كبير الى تركيا ، والآخر زيادة المدخرات الداخلية ، لذلك فان رفع معدل النمو متعلق بهذين العاملين كما يقول مسعود يلماز ، وان الحكومة هي المسؤولة عن تحقيق الإصلاح والتصالح مع المجتمع ، وأصبح من الصعب دفع أي شيء بالبطاقة البنكية الالكترونية التي تسحب من الداخل والخارج ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، وتراجع المساحات الزراعية ، مما اضطر بتركيا الى الاستيراد[٣١] ، كان هناك ٣٠ ألف تاجر في تركيا محكوم عليهم بالسجن بسبب عدم قدرتهم على دفع أقساط السندات المالية ، وهذا يدفع الى عدم ثقتهم بالحكومة ، فتجنبت تشيلر ذكر الأشياء المهمة في برنامجها الخاص بالضمان الاجتماعي ، وهذا مصدر يغذي التضخم[٣٢] .

قال مسعود يلماز : " إننا كحزب الوطن الأم لن نعطي الثقة لحكومة تشيلر ، لأننا نرى قدراتهم وخبراتهم غير كافية لعبور الطريق المستقيم وفق ما جاء في برنامجهم ، لأنها لم تكن صادقة في وعودها ، وان العمال والمستثمرين هم الذين يشكلون التضخم والبطالة في البلاد ولا يمكنهم تصديق هذه الحكومة ، فان الأسعار قد ارتفعت ومن بينها الأسمدة ونترات الامونيوم وغيرها "[٣٣] .

اتخذت رئيسة الوزراء تشيلر موقف تجاه الوحدة الكمركية الذي كان اكبر عقبة أمام تركيا كما يقول مسعود يلماز ، وذلك بسبب الأوضاع التي تعيشها تركيا ، فانه يحتل المرتبة الثالثة بالتضخم ، وتمثل البطالة ٢٠% والاقتصاد بوضع كارثي ، وان الوحدة الكمركية لم تحقق نفعاً مقارنة مع الغرب فلم تكن تركيا مؤهلة الانضمام للاتحاد الأوروبي[٣٤] .

إن الأزمات المالية أظهرت نمواً اقتصادياً غير مستقر في الاقتصاد التركي ، نتيجة للسياسات التي اتبعتها خلال مدة الثمانينيات من القرن العشرين الذي خلق هشاشة النظام المصرفي خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين من خلال إحلال العملة الأجنبية وزيادة الطلب والاندماج مع الخارج ، دفعت كل تلك الأمور الى قيام أزمات مالية في تركيا[٣٥] .

لذلك فقد اتسم الاقتصاد التركي بعدم الاستقرار ، ومن أبرز مظاهره التضخم المزمن والتقلبات الكبيرة ، وعدم استقرار أسعار الفائدة ، لذلك عدت تركيا العديد من الخطط لمكافحة

التضخم الذي بلغ متوسطه ٨٠% ، لذلك أصبحت تركيا تمثل حالة استثنائية واضحة في تجاه انخفاض التضخم[٣٦] .

إن هدف حزب الوطن الأم كما قال مسعود يلماز : " هو البحث عن الاستقرار ودعم السلام ودعم الخبرة للموظفين في البرنامج ، ونحن لدينا نظرة نسبية ، وان الحكومة التي تأتي بعد هذه السلطة سوف تستلم أثقل الميراث بقدر ما هي عليه الآن فلا داعي للتشاؤم "[٣٧] ، فكانت تركيا يائسة من الحكومات التي دفعت بها الى الوراء.

فهدف مسعود يلماز إعادة البناء الاقتصادي على وفق النظام القانوني والحفاظ على المبادئ الأساسية للمجتمع ، وحل كافة المشكلات التي تعاني منها تركيا[٣٨] ، قال مسعود يلماز : " إن مهمتنا الأساسية هي القيام بالإجراءات الهيكلية الأكثر تطوراً وشيوعاَ واتساعاً على وفق الصدق والواقعية ، وقيام سياسات جديرة رائدة ، والنهوض بالاقتصاد والقضاء على التضخم الذب أثقل كاهل البلاد "[٣٩].

ألقى مسعود يلماز خطاب أمام المجلس الوطني الكبير في ١٢ تموز ١٩٩٥ قائلاً : " من أجل أن تكون الخطة الخمسية السابعة ناجحة لتركيا على لجنة التخطيط إعداد خطة توضح السياسات الواجب إتباعها لتحقيق الاستغلال الأمثل لمصادر وإمكانات الدولة ، وعقب قبول مجلس الوزراء على هذه الخطة تصبح وثيقة سياسية ، وأبرز مقترحاتها هو تحرير الاقتصاد والانفتاح على الخارج ، وإتباع نموذج النمو التنافسي ، وزيادة حجم التجارة الخارجية ، والاتجاه الى الخصخصة ، وتطوير رأس المال والاندماج مع العالم "[٤٠] ، وأضاف : " إن تلك المقترحات هي التي حاربنا من أجلها في حزب الوطن الأم ، وهي سبب بقاء الحزب وفلسفته "[٤١] .

تعد الخطة الخمسية السابعة بأنها إشارة الى الفساد بشكل واضح والذي حدث في البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة في ظل تولي الائتلافات الحكومية ، والحالة الاقتصادية في تركيا لعام ١٩٩٤ إذ وصل التضخم الى ١٥٠% ، وان تلك الخطة وضعت وفقاً لتقارير صحيحة ، لكن المخططون لم يستطيعوا أن يجدوا حلاً للازمة[٤٢] ، وعلى الرغم من تلك الأمور لم يتحقق هدف الخطة المفترض تنفيذها ، وإنها بعديدة عن تلك المعايير بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها الحكومة الائتلافية ، وقال في ذلك الصدد : " إن البطالة أصبحت أهم مشكلات تركيا فوصلت درجات متفاوتة وعالية وبنسبة كبيرة ، وفي

موضوع الطاقة أصبح هناك إهمال بهذا الموضوع وان الحكومة أدت الى قيام الاستثمار في مجال الطاقة "[٤٣] ، مارست الحكومة الائتلافية سياسات خاطئة لاسيما في الجانب الاقتصادي إذ لاقى إهمال كبير في تركيا خلال تلك المدة .

عمل حزب الوطن الأم بكل ما فيه لتنفيذ تلك الخطة التي تضم عمليات تنمية متمثلة بالتعليم والصحة وزيادة فعالية الهيكل المؤسسي الهادف الى القضاء والحماية المستمر ورفع الدخل والتنسيق الفعال ، واستخدام الموارد البشرية بكفاءة وأهمية كبيرتين ، وعلى الدولة أن تلبي ذلك واتخاذ قرارات ذات أهمية وممارسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحديد أولويات الاقتصاد[٤٤] ، وقال مسعود يلماز حول الخطة : " إن تلك الخطة تحدد مستقبل تركيا ، وعلى الحكومة اتخاذ سياسات واقعية وعدم الإهمال في الوقت نفسه ، فهي واجب دستوري يجب إتباعه "[٤٥] ، ويبدو أن الحكومة الائتلافية تضيع الأوقات وتعمل لمصالحها السياسية وغير مهتمة بأمور الشعب التي هي أساس الدولة .

التعليم : وعدت تشيلر في تطبيق مجانية التعليم وتوفير آليات تقوم بالنهوض بواقع التعليم ، ازدادت مصاريف الطلاب من خمسة أضعاف عام ١٩٩٢ الى ضعفين آخرين عام ١٩٩٣[٤٦] ، قال مسعود يلماز : " إن أداء الحكومة الائتلافية الأولى تجاه التعليم مأساوي وضعيف ، وان برنامج الحكومة لعام ١٩٩٣ لا يختلف عنه ، حيث أصدرت تشيلر العديد من المشاريع بذلك الخصوص ، وفتح جامعات جديدة لكن للأسف لم يتم أي شيء من هذا القبيل "[٤٧] .

إن السياسات المتبعة تجاه التعليم كانت خاطئة وأصبح العديد من الطلاب يتركون من الجامعات ، قال مسعود يلماز : " باعتبارنا حزب الوطن الأم نعد سياسة التعليم الوطنية وخدمات التعليم أهم سياسة في الدولة ولمستقبل بلادنا ، ويجب أن نتعامل بجدية مع القضية فنحن مقبلين على عام ٢٠٠٠ ، ويجب أن نكون مثاليين في التكنولوجيا ونكون بأحدث الميزات ، فيجب أن نضحي وننمي شبابنا الذين هم مستقبلنا ، ويجب إتباع خطة للتعليم من أجل تنميته "[٤٨] ، لذلك يجب وضع خطط في ذلك الجانب للتنمية والتطور .

قالت تشيلر في خطاب لها في ١٢ آب ١٩٩٣ في المجلس الوطني الكبير : " إن بداية ذلك العام لم يبقى أي طالب في العراء ، وسيكون هناك تطور كبير في جانب التعليم على

العكس من الحكومات السابقة "[٤٩] ، لكن في الحقيقة على العكس من ذلك غير واقع ، وإنما الموضوع هو فقط لاستثمار أحلام الشباب للحصول على أصواتهم[٥٠] .

قال مسعود يلماز في ٦ تشرين الأول ١٩٩٣ أمام المجلس الوطني الكبير حول التدريس : " نحن نهدف الى زيادة التعليم من ١٠% الى ٢٠% ، وعلينا تدريس البعثات الدراسية وتقديم تسهيلات للجامعات ، وتعبئة التدريس وبجودة عالية ، وذلك يتطلب من الدولة إدراج الأموال الخاصة لتعويض أوجه القصور الحكومية في النظام لرفع مستوى جودة التعليم "[٥١] .

إذ أن تلك المؤسسة تواجه العديد من الصعوبات ويجب وضع سياسات وفتح التعليم للجميع ، وفتح قطاع خاص وفتح التعليم الديني والمهني والعادي ، والتخطيط لها وتوفير التدابير الإرشادية والمساهمة الفعالة لها[٥٢] .

أدلى مسعود يلماز خطاباً في المجلس الوطني في ٨ كانون الأول ١٩٩٣ قائلاً : " أيها السادة إن الحكومة الائتلافية فيما يخص التعليم العالي فاشلة تماماً ، حيث أنهم وعدوا بمجانية التعليم لكن فيما بعد طالبوا بتحصيل الأموال ، وذلك الأمر غير لائق بالحكومة ، ووعدت أيضاً بإجراء إصلاحات جذرية في نظام التعليم وأقامت ٢٣ جامعة تولى رئاستها أعضاء من نواب أحزاب السلطة وأقاربهم ومن دون إتباع أي معيار في اختيار الكادر الإداري لتلك الجامعات "[٥٣] .

والحقيقة كما قال مسعود يلماز إن تلك الحكومة لا تعرف مفهوم التعليم العالي ، وذلك يوضح أنها بعيدة عن الأبحاث وغير معتادة على المفاهيم ، وعلى مدى تولي حكومتها قدمت وعود فارغة ومتضاربة ومتحيزة وكاذبة في بيانها الذي قدمته لجمهورية تركيا ، وان رواتب هيئة التدريس قد انخفضت أيضاً[٥٤] .

إن السيدة تشيلر يجب عليها التركيز على الأنظمة الرئيسية لمجتمعنا والقيم والمبادئ الأساسية ذات الأولوية بدلاً من الوقوف مكتوفة الأيدي كما يقول مسعود يلماز[٥٥] .

ومن أجل حرية الفكر والمعتقد وقيام جامعة وطنية وعلمانية معاصرة وديمقراطية تجري في بيئة العلم والتعليم ، لكن مشاريع تشيلر جاءت كاذبة وهو استغلال للمصالح السياسية ولا توفر حلاً لمشكلات التعليم العالي في تركيا ، وجعلت الأمر أكثر صعوبة وليس لديها وجهة نظر متطورة في ذلك الموضوع ، وكان هدفها المصالح الشخصية فقط[٥٦] ، وان الوعود

التي جاءت بها لم يكن لها تمويل ، وقد واجهت الجامعات وأعضاء هيئات التدريس فيها مشكلات عديدة ، إذ جاءت الوعود حيراً على ورق[٥٧].

وأعلنت تشلير مجموعة من المشاريع الخيالية فكان نصيب الجامعات من الميزانية لعام ١٩٩٣ ٥% منها ، وفي عام ١٩٩٤ أصبحت ٣.٦% من الميزانية[٥٨] ، لذلك كانت كل المشاريع هي مجرد أحلام وذات محصول فارغ ووهمي ولم تقم باتخاذ أي تنظيمات مهمة ، وجاء الإهمال كبيراً تجاه التعليم فتدهورت الأوضاع كثيراً مما كانت عليه في عام ١٩٩١ وبدرجة كبيرة[٥٩] .

يبدو أن الحكومة الائتلافية الثانية أهملت بشكل كبير الواجب الذي على عاتقها في إنشاء مؤسسات البحث والتطوير وفتح جامعات وتوفير التعليم المفتوح وتعزيز التعليم لخلق قدرات جديدة لزيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالي .

الإرهاب : وعدت تشيلر أنها سوف تقوم بالقضاء على الإرهاب ووقف إطلاق النار ومد كافة الأيادي للسلام واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك ، وتحقيق أمل التخلص من الإرهاب[٦٠] .

أجاب مسعود يلماز قائلاً بذلك الخصوص : " أيها السادة اقترحت هذه الحكومة بإجراء تعديلات في قانون مكافحة الإرهاب ، وفتح باب قضايا الإرهاب من جديد ، والتفكير بإعادة صياغة الدستور والاجتماع بمجلس الأمن القومي ، لكن بالحقيقة لم يصدر أي قانون بهذا الخصوص ، واتسمت تلك الحكومة بعدم اتفاق أحزاب الائتلاف فيما بينهم والذي شكل أكبر عقبة أمام الدولة التركية في حربها ضد الإرهاب ، وهو عدم التفاهم والتوافق الداخلي فيما بينهم "[٦١] ، على ما يبدو أن تلك الحكومة دائماً في عدم توافق وتفاهم داخلي ، فكشف ذلك الوضع عن عدم الاتفاق في حل قضايا البلد.

لقد نجح الإرهاب وبدرجة كبيرة في تركيا خلال عهد حكومة تشيلر ، إذ انه وفي يوم واحد تم قتل ٩٠ مواطناً في سيواس ، وقتل العديد من المدرسين ، ووجود قطاع الطرق الذين لعوا دوراً كبيراً في الأناضول[٦٢] .

واجه حزب الوطن الأم رئيسة الوزراء في ادعاءاتها المتكررة ، ففي عهد الحكومة الائتلافية الأولى كان هناك الإرهاب الانفصالي ، وقطاع الطرق الذين يريدون تدمير الدولة ، وكان برنامج تشلير لا يختلف عن سابقه[٦٣] .

كانت تدعي تشيلر في كل مرة انتهى الإرهاب وجاء الدور للاقتصاد ، ولكن في الحقيقة لم يتم القضاء على الإرهاب بشكل كامل ، إذ كانت هناك تضحيات جسيمة بأرواح الأبرياء لاسيما في جنوب شرق الأناضول الذي تحول الى بحيرة من الدماء ، استخدمت تلك الحكومة كل موارد الدولة لحرب لا معنى لها مع الإرهاب ومن دون الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية[٦٤] .

لذلك وجب على الحكومة التحقق بجدية بموضوع الفساد ، قال مسعود يلماز : " يجب أن تكون الحكومة أكثر إلحاحاً في موضوع الفساد وان الأشخاص الذين يديرون المجتمع أن يكونوا أكثر حساسية وحذراً وانتباهاً في مواجهة هذه الأحداث "[٦٥] ، ويبدو أن الحكومة الائتلافية هدفها هو المصالح الشخصية فقط بعيدة عن الصالح العام.

قامت الحكومة الائتلافية بأخطاء كبيرة منها غلق سجن أسكي شهير ، وكذلك أحداث احتفالات أعياد نوروز في الجنوب الشهيرة التي وصل عدد ضحاياها الإرهابية الى أعداد كبيرة وعلى أثرها تم غلق المدارس وتركها العديد من الأطفال ، فعانت المنطقة كثيراً خلال تلك المدة[٦٦] .

ظهرت الهجمات المسلحة لحزب العمال الكردستاني على عدد من المواطنين الأتراك والتي راح ضحيتها عدد كبير ، والتي تتحمل مسؤوليتها الحكومة عندما تركت قانون مكافحة الإرهاب ، وفيما بعد أصبحت الحكومة تعمل لإظهار نفسها بالصورة الناجحة من خلال الحديث عن القرارات التي تم اتخاذها[٦٧] ، إن تلك الحكومة ذكرت العديد من الالتزامات الواردة في برنامجها لكنها كانت جميعها حبراً على ورق ولم يتم الوفاء بها ، وأرادت أن تظهر مدى لطفها للمجتمع والجمهور وتضع العديد من الحزم فيما يخص جانب الإرهاب ونظام التعليم والاقتصاد والتي لم يتم الوفاء بها[٦٨] ، ولم تستطيع الحكومة التخلص من الإرهابيين فأصبحت تلك المسألة صراع بين القوات المسلحة والإرهاب[٦٩] .

السياسة الخارجية : أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لحكومة تشيلر ، إذ تعد أكثر الحكومات ضياعاً للفرص طوال تاريخ الجمهورية التركية على مدار ٧٠ عاماً ، لاسيما فيما يتعلق بالجنوب الشرقي ، إذ شهدت أسوء مستوى من العلاقات الخارجية مع جيرانها ، قامت رئيسة تلك الحكومة بالعديد من الزيارات للدول ، وعند السؤال عن مدى نجاح تلك الزيارات ، تقول : " إنها ناجحة " ، ولم تُرى تلك النجاحات على ارض الواقع[٧٠] ، وعبر مسعود يلماز

بخصوص ذلك قائلاً : " إن هذه الحكومة لم تستفيد من السياسات الخارجية فكانت سيئة وضعيفة ، فعندما انهار الاتحاد السوفيتي سنحت الفرصة بالاتحاد مع الجمهوريات المنشقة ومن بينها يوغسلافيا مثلاً ، لكن هذه الحكومة لم تستغل هذه الفرصة "[٧١] ، وعلى ما يبدو إن الحكومة اتسمت بضعفها وعدم قدرتها على القيام بسياسات خارجية ذات منفعة للبلاد .

أضاف مسعود يلماز : " إن حزب الوطن الأم له دور في توحيد أفراد الشعب في عام ١٩٨٣ لكن في تلك المدة تعرض للانقسام ، لكن سيكون له دوراً في فتح الطرق أمام تركيا وتبنيها سياسات مهمة لاسيما في جانب السياسة الخارجية "[٧٢] ، وقال : " إن حزب الوطن الأم سوف يقدم نظام انتخابي عادل ، وسيقدم كل أنواع الدعم للحكومة من حيث الاحترام والثقة والأمانة والاستقرار ، وانه على استعداد للتعاون والاهتمام بالمبادئ الأساسية ، والعمل على القتال من أجلها "[٧٣] .

الجانب الاجتماعي : كان للجانب الاجتماعي دوراً من خلال إقامة العدالة بين الفقراء والمساكين وتقديم الدعم لهم وللعمال ، والاهتمام بقانون الضمان الاجتماعي ، إذ نص البرنامج : هناك زيادة كبيرة في عدد المتقاعدين المرتبطين في قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٧٧٤ ، وكان عدد المستحقين لمعاش التقاعد عام ١٩٩١ هو ٢٥٨٦١ ، فوصل عددهم عام ١٩٩٢ الى ٥٨٢٠٣ ، وهناك ٢٨٨٧٩ فقط هم المتقاعدين من هذا القانون ، وان الزيادة في عدد المتقاعدين لها تأثير على الوضع المالي لصندوق المعاشات ، ونجد ذلك الصندوق حقق فائض عام ١٩٩٢ حوالي ١.٤ ترليون ليرة ، ولكن في الستة الأشهر الأولى من عام ١٩٩٣ حقق عجز بنسبة ٢.٧ ترليون ليرة بسبب انخفاض معدل الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي[٧٤] .

قامت تلك الحكومة بإبرام عقود مع منظمات عمل دولية لحل المشكلات التي تواجهها ، ولكن مع مرور الأيام تناسوا تلك العقود وإهمالها بدرجة كبيرة ، قال مسعود يلماز : " إن ذلك مذكور في برنامج الحكومة وليس مني أنا "[٧٥] ، لذلك فان حكومة تشيلر أرجعت البلد الى الوراء وأثقلت كاهل الشعب بالقوانين التي اتخذتها والوعود الكاذبة التي أصبحت حبراً على ورق ، وكان الهدف من ذلك تحقيق مصلحتها في الانتخابات لا أكثر[٧٦] .

المبحث الثالث

الانتخابات المحلية (البلدية) لعام ١٩٩٤

جاءت الانتخابات المحلية في ظل ظروف داخلية صعبة من حيث ارتفاع الدين الداخلي والخارجي ، والعجز في التجارة الخارجية ، فضلاً عن الصراع بين الدولة وحزب العمال الكردستاني ، وازداد الصراع بين العلمانية والإسلام(٧٧) .

جرت تلك الانتخابات في ٢٧ آذار ١٩٩٤ وشارك فيها أحزاب عدة من بينهم حزب الطريق الصحيح ، وحزب الوطن الأم ، وحزب الرفاه ، والحزب الشعبي الاجتماعي ، وحزب العمل القومي ، وحزب الشعب الجمهوري ، والحزب الاجتماعي ، وحزب الاتحاد الكبير ، والحزب الديمقراطي ، وحزب العمال المستقلون(٧٨) .

برز حزب الرفاه خلال تلك الانتخابات كأكبر حزب منافس ، وجاءت النتائج صادمة ، كان حزب الطريق الصحيح بالمركز الأول بنسبة ٢١.٥% ، وحزب الوطن الأم بالمركز الثاني بنسبة ٢١.١% ، وحزب الرفاه بالمركز الثالث بنسبة ١٩.١% من الأصوات واستطاع لأول مرة ذلك الحزب بالفوز بأهم بلدتين هما استانبول وأنقرة(٧٩).

نتائج الانتخابات البلدية في تركيا(٨٠) .

الحزب	النسبة المئوية	البلدية
الطريق الصحيح	%٢١.٥	١٢
الوطن الأم	%٢١.١	١٤
الرفاه	%١٩.١	٢٨
الشعب الاجتماعي	%١٣.٦	١٠
الديمقراطي الاجتماعي	%٩	٣
العمل القومي	%٧.٦٣	٧
الشعب الجمهوري	%٤.٥٩	٣

كانت الانتقادات التي وجهها مسعود يلماز للحكومة الائتلافية القائمة قد حققت نتائج جيدة لحزب الوطن الأم خلال الانتخابات البلدية ، وذلك من خلال بيانه دور الحزب وكيفية تقديمه برنامج لتركيا ينهض بالواقع السيئ الذي يمر به البلد(٨١) .

شهد حزب الرفاه خلال الانتخابات البلدية تطوراً ملحوظاً ، إذ ارتفعت أصواته من ٩.٨% عام ١٩٨٩ الى ١٩.٧% عام ١٩٩٤ وأصبح قوة بارزة في الساحة التركية ، وسعى لتقديم الخدمات اليومية للبلديات التي فاز بها ومن دون تفرقة بين أحد ، فكان فوزه صدمة بين الأحزاب السياسية ، طلب ايفرين من الأحزاب الاتفاق فيما بينها وتوحيد الصفوف وعدم الانقسامات[٨٢] .

انتقد اربكان حزب الوطن الأم قائلاً : " ليس هناك فرق بين حزب الوطن الأم وعهد الحكومة الائتلافية فهما بنفس التفكير والأداء "[٨٣] ، ويعود سبب ذلك لأن مسعود يلماز يشكل عقبة أمامه في الانتخابات ، وتكلم اربكان عن مدى الظلم الذي وقع على الأفراد في التمتع بحرية الدين والعبادة[٨٤] .

جاء انتصار حزب الرفاه بسبب الانقسامات التي حدثت بين اليمين واليسار ، فضلاً عن الدعايات النشطة لحملة اربكان ، وازدياد الشعور الإسلامي في تركيا لاسيما بعد حرب الخليج الثانية بعد أن لاقت تصفيات عرقية ودينية لم يشهد لها مثيل من قبل العلمانية[٨٥] .

أدلى مسعود يلماز خطاباً أمام المجلس الوطني في ٢٣ نيسان ١٩٩٤ قائلاً : " مع آمال وتوقعات كبيرة لهذا النظام الجديد ، ومع استياء المفاهيم والقيم العالمية وتحالفات مؤسساتنا الدولية ، يتعين على جمهوريتنا الشابة إعادة مكانتها في مواجهة هذه التشكيلات ، وأن يكون الانتقال نحو الأفضل ، نحو العولمة والتكنولوجيا وفتح قنوات جديدة ، ومن أجل العثور على جسور جديدة "[٨٦] ، كان هدف مسعود يلماز النهوض بالواقع التركي وفتح آفاق جديدة للبلد للتقدم والعمران .

أضاف يلماز : " نحن علينا أن نذهب الى العمل من اليوم الأول لوصولنا الى السلطة ، وهدفنا إعطاء الناس إدارة صادقة وعقلانية ، وان ننظر الى المستقبل بإحداث تغيرات جذرية في الهياكل القائمة وكذلك التعليم ، فلا يمكننا الدخول الى عام ٢٠٠٠ بهذه الأنظمة البائسة ، وان الابتكارات الحديثة حزب الوطن الأم هو الوحيد القادر عليها ، فقام بمعجزة في فترة الثمانينيات ونحن اليوم نقوم بمضاعفتها "[٨٧] ، وقال : " إن السياسة هي إعطاء توجيه لموارد البلد وتقديم السلام والازدهار لتلك الأمة التي هي أداة تحقيق المطالبة ، إذ ازداد التضخم عام ١٩٩٤ وكانت الميزانية بائسة ، وكانت الحكومة غير قادرة على تقييم الأوضاع بشكل صحيح ، وأصبحت تعطي أهداف كاذبة وفي تراجع مستمر "[٨٨] .

قام مسعود يلماز بكسر السلاسل حول الهويات الثقافية للمواطنين وإزالة المواد ١٤١[٨٩] و١٤٢[٩٠] ، لأن الشيوعية قد انهارت وأخذت تشكل تهديداً للدولة ، والقيام بحماية المواطنين الذين استخدموا حرية الدين وحماية الدين ورفع الحظر المفروض على التحدث باللغة الكردية ، وحرية الفكر أيضاً ، إن المهمة الأولى لحكام البلاد هي مواجهة النزعات الانفصالية التي أصبحت تشكل خطراً على تركيا[٩١] .

وفي عام ١٩٩٥ أثيرت القضية الكردية ولم يجد لتلك المسألة التي راح ضحيتها الآلاف حلاً ، لذلك شن مسعود يلماز حرب ضد الحكومة الائتلافية وتوجيه الانتقادات إليها بسبب الإهمال الكبير الذي واجه البلد في جميع النواحي[٩٢] .

الخاتمة

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات تمثلت بالأتي :

١. حدوث فراغ سياسي كبير على أثر وفاة توركت اوزال وتولي سليمان ديميريل رئاسة جمهورية تركيا في ١٧ أيار ١٩٩٣ .
٢. تشكيل حكومة ائتلافية برعامة تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح واردال اينونو زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي ، الامر الذي أزعج مسعود يلماز كثيراً .
٣. ظهور تشيلر من أبرز المنافسين لمسعود يلماز في الحكومة التركية .
٤. تعرض برنامج تانسو تشيلر الحكومي الى العديد من الانتقادات من مسعود يلماز لاسيما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي .
٥. تدهور الأوضاع في تركيا خلال مدة تولي تانسو تشيلر رئاسة الوزراء الداخلية والخارجية لقلة خبرتها السياسية ، مما أدى ذلك الى ارتفاع نسبة التضخم ، وعدم قدرتها على محاربة الإرهاب .
٦. دفعت تلك الأمور الى إجراء انتخابات مبكرة عام ١٩٩٥ لغرض النهوض بالواقع التركي .

Abstract

Mesut Yilmaz and His Political Activity (1993-1995) in Turkey

A Historical Study

(A research drawn from M.A. thesis)

Keywords: Yilmaz, activity, Turkey.

Suhad Abbas Kareem

Assist. Prof.

Hazbar Hassan Shalouk (Ph.D.)

University of Diyala

College of Education for Humanities

Department of History

This research discussed the study of the Turkish political personality of Masoud Yilmaz and his political activity (1993-1995), who had been involved in Turkish politics since the beginning of the 1980's and 1990's of the twentieth century. He held many Ministerial posts, he became Minister of Foreign Affairs and Minister of Culture and Tourism. During the 1990's and for three times he was appointed the post of Prime Minister. The Republic of Turkey have witnessed many foreign, regional and internal developments, this is because of his political qualifications that led him to these important positions.

The study dealt with three chapters. The first: was his position on the coalition government in Turkey (1993-1995). The second chapter included: the program of the coalition government and Masoud Yilmaz's opinion from it. The third chapter adopted: The Municipal elections in 1994 in Turkey.

الهوامش

١. فوزي محمد صالح وهب آل أسود ، سليمان ديميريل وحزب الطريق الصحيح (١٩٨٣–١٩٩٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢ ، ص٨٣ .

٢. اريك زوركر ، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة : عبد اللطيف الحارس ، ط١ ، دار المدار الإسلامي ، بنغازي ، ٢٠١٣ ، ص٤٢٠ .

٣. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص٣٨–٣٩ .

٤. ولد في آيدن عام ١٩٢٨ ، كانت والدته حمدية هانم ، ووالده عبد الله ، انتخب كعضو في المجلس الإداري للحزب الديمقراطي ، يتحدث اللغة الفرنسية ومتزوج ولديه طفلان ، أصبح وزيراً للداخلية (١٩٩١–١٩٩٣) ، ونائب رئيس الوزراء (١٩٩٧–١٩٩٩) وانتخب رئيساً للجبهة الوطنية لعام ١٩٩٥ ... للمزيد من التفاصيل ينظر :

Sema Ylldirim ve behçet kemal zeynel , a.g.e , S238 ؛ Emer kongar , 21 Yüzyllda Türkiye : 2000'li Yillarda Türkiye'nin toplumsal Yapisi , Remzi kitabevi , 1998 , S 275 .

٥. تعد من الشخصيات التركية البارزة ، ولها دور في مجرى الأحداث ، ولدت في استانبول في ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٦ من أسرة معروفة ، كان والدها صحفياً ثم عمل في بلدية استانبول موظفاً ، التحقت تشيللر بإحدى المدارس الابتدائية في استانبول وأكملت تعليمها الثانوي ، نالت شهادة البكالوريوس في الاقتصاد بجامعة البسفور في استانبول ، ونالت الماجستير من جامعة Connecticut الأمريكية ، وانضمت فيما بعد الى حزب الطريق الصحيح ... للمزيد من التفاصيل ينظر : حنا عزو بهنان ، تانسو تشيللر وموقفها من مشكلات تركيا الداخلية (١٩٩١-١٩٩٧) ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد٩ ، ٢٠٠٨ .

٦. فوزي محمد صالح وهب آل أسود ، المصدر السابق ، ص٦١ .

٧. جمال كمال إسماعيل عباس ، الحياة الحزبية في تركيا (١٩٨٣ – ٢٠٠٢) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ، ص٦١ .

٨. محمد صادق إسماعيل ، التجربة التركية من أتاتورك الى اوردغان ، ط٢ ، مكتبة العربي ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص١٠٧ .

٩. جمال كمال إسماعيل عباس ، المصدر السابق ، ص٦١ .

10.Faruk Bildirici , Mesut Yilmaz : Hanedan'in son prensi , (Istanbul ; baskl , 2002) , S 207 .

١١. يوسف إبراهيم الجهماني ، الإسلام والسياسة في تركيا ، ط١ ، حوران ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص ص٦٠-٦١ .

١٢. اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٤٢١ .

13.Veysel Atcan , DÜNDEN A.Mesut Yilmaz,in parlamento konuşmalari (1984-1998) , SS 255 .

14.a.e , SS 255 .

15.ANVATAN partisi , Genel başbakan mesut Yilmaz ANVAtan partisi TBMM Grubunda Yatiz konşma , 14 Eylül , 1993 , S 7 .

16.Kübra Şimşek , Mesut Yilmaz in Başbaknliği Dönemi (1991-1991) , Yüksek liaAns Tezi , Türk tArihi ANABiLiM DALI Cumhueiyet tarihi Bilim DALI , MARMARA Üniversitesi , Istanbul , 2018 , S 45.

17.ANVATAN partisi Genel Başkan , (Mesut Yilmaz'in) 1994 Yili Bütçesi Üzerinde TBMM Genel kurlnda Yaptiçi konşma , 8/12/1993 , SS 3-5 .

18.a.e , S 5 .

19.a.e , SS 6-8 .

20.Vesyel Atcan , a.g.e , SS 260-263 .

21.ANVATAN , a.g.e , 14 Eylül , 1993 , SS 12-14 .

22.Veysel Atcan , a.g.e , SS 267-268 .

23.ANVATAN partisi , a.g.e , 8/12/1993 , S 18 .
24.ANVATAN partisi , a.g.e , 14/Eylül/1993 , SS 19-23 .
25.a.e , SS 25-26 .
26.ANVATAN partisi Genel Başkani , (Mesut Yilmaz) 1994 Yili Bütçesi Üzerindi TBMM Genel Yaptiği konşma , 24/12/1993 , SS 25-26 .
27.ANVATAN partisi Genel Başkani sayin , (Mesut Yilmaz'in) Yüksek ÖĞRetim konala Basin toplantisi , 6/EKim/1993 , S 9 .
28.ANVATAN partisi Genel Başkani , (Mesut Yilmaz) ANVAtan partisi Yaptiği TBMM Grubnda konşma , 27/9/1994 , SS 32-33 .
29.Veysel Atcan , a.g.e , SS 298-299 .
٣٠. ناهض رسمي إسماعيل الرفاعي ، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا ، جامعة الأزهر ، غزة ، ٢٠١٦ ، ص٦٨ .
31.Faruk Bildirici , a.g.e , S 343 .
32.ANVATAN partisi Genel Başkani , (Mesut Yilmaz) TBMM Grubinda Yaptiği konşma , 20/9/1994 , SS 16-18 .
33.a.e , SS 16-18 .
34.Veysel Atcan , a.g.e , SS 318-320 .
٣٥. مثنى عبد الرزاق الدباغ ، تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي التركي (١٩٨٠-٢٠٠٩) ، بحث مقدم لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ ، ص٢٣٠.
٣٦. آفاق الاقتصاد العالمي ، مايو ٢٠٠٠ ، صندوق النقد الدولي (١٩٩٢-٢٠٠٠) ، ص٤٨.
37.ANVATAN partisi Genel Başkani , (Mesut Yilmaz) TBMM Grubunda Yaptiği konşma , 14/7/1994 , S 3 .
38.ANVATAN partisi Genel Başkani , (Mesut Yilmaz) TBMM Grubunda Yaptiği konşma , 13/9/1994 , S 13 .
39.Veysel Atcan , a.g.e , S 299 .
40.a.e , S 203 .
41.Yilmaz Çitenir , Mesut yilmaz (son 10 yilin perde arkasi) , (Istanbul baski , 1994) , S 127 .
42.Faruk Bildirici , a.g.e , S 334 .
43.Veysel Atcan , a.g.e , S 206 .
44.Ünal Er , Sağllkta Dönüşmün aracl genel saglik sigortasi , Yükesk lisens Tezi , Sosyal Bilimler enstitüsü , Üniversitesi Ankava, , 2011 , SS 153-154 .
45.ANVATAN partisi , a.g.e , 20/9/1994 , SS 16-18 .
46.ANVAtan partisi , a.g.e , 8/12/1993 , SS 21-22 .
47.a.e , S 18 .
48.ANVAtan partisi , a.g.e , 6/EKim/1993 , SS 3-5 .
49.Veysel Atcan , a.g.e , S 262 .
50.a.e , S 262 .
51.ANVATAN partisi a.g.e , 6/EKim/1993 , S 18 .

52.ANVATAN partisi , a.g.e ,14/Eylül/1993 , SS 12-14 .
53.ANVATAN partisi , a.g.e , 8/12/1993 , SS 18-19.
54.ANVATAN partisi , a.g.e , 6/Ekim/1993 , SS 6-7 .
55.a.e , SS 6-7 ؛ Veysel Atcan , a.g.e , S 262 .
56.ANVATAN partisi , a.g.e , 14/Eylül/1993 , SS 10-11 .
57.Veysel Atcan , a.g.e , S 262 .
58.a.e , SS 262-263 .
59.a.e , S 270 .
60.Kübra Şimşek , a.g.e , S 45 .
61.ANVATAN partisi , a.g.e , 14/Eylül/1993 , SS 57-58 .
62.ANVATAN partisi Genel Başkani , (Mesut Yilmaz,in) TBMM Grubunda Yaptiği konşma , 12/9/1994 , S 2 .
63.Kübra Şimşek , a.g.e , S 45 .
64.Veysel Atcan , a.g.e , S 316 .
65.ANVATAN partisi Genel Başkani , (Mesut Yilmaz,in) TBMM Grubunda Yaptiği konşma , 14/7/1994 , S 39 .
66.Veysel Atcan , a.g.e , S 273 .
67.Kübra Şimşek , a.g.e , S 46 .
68.ANVATAN partisi , a.g.e , 14/Eylül/1993 , SS 7-8 .
69.ANVATAN partisi , a.g.e , 20/9/1994 , S 14 .
70.ANVATAN partisi , a.g.e , 8/12/1993 , S 33 .
71.ANVATAN partisi , a.g.e , 14/Eylül/1993 , SS 7-8 .
72.ANVATAN partisi , a.g.e , 24/12/1993 , S 60 .
73.Faruk Bildirici , a.g.e , S 347 .
74.Veysel Atcan , a.g.e , S 271 .
75.ANVATAN partisi , a.g.e , 8/12/1993 , S 22 .
76.ANVATAN partisi , a.g.e , 20/9/1994 , SS 18-19 .
٧٧. علي إسماعيل زيدان الجبوري ، الحياة النيابية في تركيا ومراحل تطورها (١٩٨٣-١٩٩٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٧ ، ص١٧٨ .
٧٨. اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٤٢٢ .
٧٩. فوزي محمد صالح آل أسود ، المصدر السابق ، ص٤٨ .
٨٠. احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ط١ ، دار زهران ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٣٢٧ .
81.Kübra Şimşek , a.g.e , S 46 .
٨٢. منال محمد صالح الحمداني ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية (١٩٦٩-١٩٩٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص١٨٣-١٨٥ .
83.ANVAtan partisi , a.g.e , 24/12/1993 , S 35 .
84.a.e , S 35 .

٨٥. يوسف إبراهيم الجمهاني ، حزب الرفاه (الرهان على السلطة) ، ط١ ، دار حوران ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص ص٣٧-٣٨ .

86.Veysel Atcan , a.g.e , S 282 .
87.Yilmaz Çitener , a.g.e , S 122 .
88.ANVATAN partisi , a.g.e , 20/9/1994 , SS 18-19 .

٨٩. دستور تركيا عام ١٩٨٢ ، ص٥١ .

٩٠. المصدر نفسه ، ص٥١ .

91.Veysel Atcan , a.g.e , S 288 .
92.Yilmaz Çitener , a.g,e , S 127 .